مدى تأثير التحقيق الحضري في ضبط عملية التنمية الحضرية حالة القطاع الحضري الزيادية

بناني نرجس، بن ميسي أحسن

معهد التسيير والتقنيات الحضرية، جامعة قسنطينة 3 - الجزائر

تاريخ الإستلام 2016/03/20– تاريخ القبول 2016/10/24

الملخص

خلقت التطورات السريعة داخل المجمعات العمرانية الكبيرة العديد من المشاكل كالسكنات العشوائية والتدهور في مستوى الخدمات الحضرية ... إلخ , مما تطلب تدخلا ملحا تولد عنه إنشاء أداة التحقيق الحضري ، هذه الأخيرة تعتبر مركزا جامعا للمعلومات للمدينة ، و تساهم في التعرف على إيجابيات المجمعات السكنية و استغلال وتحليل البيانات والمعلومات في مجالات التنمية الحضرية المحلية.

نحاول في مقالنا هذا التعرف على كيفية عمل التحقيق الحضري، و تحقيق مهامه، بواسطة الجانب البشري و التقني، و الوقوف على مدى التحسن أو التدهور في بعض النواحي الاقتصادية و العمرانية و الاجتماعية، من خلال مقارنتها بالمعايير العالمية للمؤشرات الحضرية لتحقيق أعلى مستويات التنمية الحضرية المنشودة.

الكلمات المفتاحية: التحقيق الحضري، التنمية الحضرية، المؤشرات، صناع القرار، الإدارة المحلية، القطاع الحضري الزيادية.

Résumé

Les tendances et le développement rapide dans les grands ensembles urbanistiques ont procréé de nombreux problèmes tels que les bidonvilles et la détérioration du niveau de l'approvisionnement des services urbains ... etc, ce qui a nécessité une urgente intervention exigeant la création d'un Audit urbain représenté comme un centre d'informations de la ville permettant d'obtenir les meilleurs avantages de l'assemblage, l'exploitation et l'analyse des données et informations dans les domaines du développement urbain local.

Dans cet article , nous allons essayer de présenter comment travaille l'Audit urbain, et comment réalise ses tâches à travers les variables humain et technique , et aussi se tenir sur le degré d'amélioration et détérioration dans certains aspects de la vie économique , sociale et urbaine, Et les comparer aux normes internationales d'indicateurs urbains afin d'atteindre le plus haut niveau de développement urbain souhaité.

Mots clés: Audit urbain, Développement urbain, Les indicateurs, Les décideurs, Administration locale, Le secteur urbain ZIADIA.

Abstract

Trends and rapid developpment within large urban comunities created many problems such as barraks and random deterioration in the level of urban services ... etc, which required urgent intervention representing in the creation of Urban Audit , this latter is a center of informations of the city, and contribute to the identification of the pros of residential complexes and the exploitation and analysis of data and information in the areas of local urban development.

In this article we will try to learn how works the Urban Audit, and how to carry out its tasks through the human and technical variables, and also stand on the degree of improvement and deterioration in some aspects of economic, social and urban life, and compare with international standards of urban indicators in order to achieve the highest desired level of urban development.

keywords: urban audit, urban development, the indicators, The decision makers, Local Administration, The urban sector ZIADIA

المقدمة

يشهد العالم تحولات شتى في مسار التنمية، و قد شمل ذلك تسريع الأعمال و ترسيخ استدامتها والاستمرار في تحسين مستوى المعيشة و الارتقاء بنوعية الحياة، و من هنا نشأت فكرة القياس و الرصد و التحقيق سواء لتقييم النتائج أو لتوجيه السياسات نحو تنمية مستدامة.

و مع وجود تسارع في النمو الحضري فان الأدوات التقليدية المتوفرة لإدارة المدن في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء هي أدوات قطاعية تهتم بكل قطاع على حدى لا تساعد على فهم العلاقة بين السياسات و المخرجات الحضرية و لا تقدم مؤشرا يعتمد عليه في فهم العلاقة بين القطاعات المتعددة وحصيلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بإطارها الشامل.

فعملية ضبط التنمية في العمران الحضري اقتصاديا و بيئيا و اجتماعيا تعد من أصعب الممارسات الإدارية المحلية، و هذه الصعوبة واضحة سواء في مرحلة وضع السياسات و اتخاذ القرارات، أوعلى مستوى التنفيذ الذي تضطلع به الإدارة المحلية. لذلك يتطلب الأمر التأكد من كافة عمليات الإدارة الحضرية و ذلك بتوفير رصد دائم لسير عملية التنمية الحضرية، في جميع جوانبها العمرانية و الاقتصادية والاجتماعية و البيئية. هذا الرصد يتطلب حجما كبيرا من المعلومات و الإحصائيات، تحلل و تستنتج مجموعه من المؤشرات، لوضعها أمام متخذ القرار الذي يهدف دائما إلى تحقيق التنمية الحضرية المستدامة التي توفر حياة جيدة للمواطن.

عبر البعض عن التحقيق الحضري بأنه آلية تعمل على تحديد الاحتياجات التنموية للمدينة والتجمعات السكانية المحيطة بها في إطار مجموعة من الأولويات، و توفير و إدارة المعلومات اللازمة للتطور العمراني و التخطيطي في المدينة و المحيط من خلال برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-HABITAT و التي طرحت منظومة التحقيق الحضري الذي من شأنه تسهيل عمليات جمع و تنظيم المعلومات من خلال شبكة الإتصالات العالمية والمحلية**[1]**، فقد تم أخذ عينة عشوائية من القطاع الحضري الزيادية تقدر بـ 2750 أسرة معيشية أي 5٪ من جملة الأسر المعيشية بجميع الأحياء السكنية بالقطاع الحضري الزيادية، و تم اختيار العينة العشوائية (الإحتمالية) التي تخضع لقوانين العينات المبنية بصفة أساسية على الصدفة، مما يتيح فرص متساوية لكل مفردات المجتمع في الظهور عند سحب العينة، و تم تحديد حجم العينة الإجمالية لأحياء القطاع الحضري الزيادية حسب التوزيع النسبي للسكان داخل كل حي بحيث تكون نسبة العينة في كل حي تعادل الوزن النسبي لهذا الحي من أحياء القطاع، أما عن توزيعها فقد تم توزيعها شخصيا بغرض التحصل وإستخراج المعلومات الصحيحة و التعامل مع ساكني المجال المختار، و ذلك في مدة عام و أربعة أشهر بصفة يومية و دائمة.

إستخدمنا المنهج التحليلي الكمي حيث قمنا بتحليل الظواهر و الممارسات السائدة محاولة للوصول إلى استنتاجاتو تعميمات بغية ربط هذه الاستنتاجات بالجانب الكمي منها.

تعتبر المؤشرات عصب التحقيق الحضري، بحيث تعطي صورة واضحة عن حالة التنمية فيمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أوالتراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمستقرة الحضرية ، قمنا باختيار عدد محدد من المؤشرات الحضرية في هذا المقال لإعتبارها الركيزة الأساسية لدرجة رفاهية السكان و قمة الأولويات الضرورية للإنسان في أي مجتمع، هذه المؤشرات المختارة تؤثر و تتأثر بالمجتمع و بدرجة التنمية المبذولة .

الإشكالية

من أولويات التسيير الجيد للمدن هو تحديد الإحتياجات الاجتماعية –الاقتصادية للسكان وإستباقها بوضع آليات و طرق مختلفة، لعل من أبرزها وأكثرها فعالية هو إنشاء **نظام مراقبة و تحقيق لما يدور فعليا في المدينة** بمفهوم القدرة على التحكم في احتياجات السكان لتقديم خدمة في المستوى و استكشاف الإحتياجات المستقبلية لسكان المدينة و العمل على توفيرها في الأوان.

فمدينة قسنطينة وباعتبارها مدينة متروبولية و بعدد سكان بلغ 509413 نسمة**[2]** سنة 2014، و مع أهميتها التاريخية والاقتصادية والثقافية إلا أنها تعاني من الكثير من المشاكل كصعوبة التنقلات و رداءة الطرق و حالة المساكن و نقص التجهيزات و سوء الخدمة التي يحتاجها المواطن و التي يفترض تواجدها بالقرب منه و لبلوغ مستوى معين من الخدمة يستلزم علينا اللجوء إلى آليات و طرق لقياس نوعية الخدمة المقدمة للسكان في شتى المجالات (خاصة الصحة، التعليم، التجارة، النقل و الإدارة).

فلهذا و من الضروري إيجاد أو تحديد أو وضع آلية لمعرفة إحتياجات المدينة و المواطنين من خلال نظام للمؤشرات الحضرية (les tableaux de bord) و ذلك من أجل تسهيل الأمور لمتخذي القرار.و أيضا إيجاد مؤشرات حضرية محلية لقياس نوعية الخدمة المقدمة لتسيير جيد و فعال لتلبية احتياجات المواطن و تقريب الخدمات منهم وهذا من خلال ترقية الخدمات المقدمة في المدينة.

من هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة إلى **تواجد التحقيق الحضري في قسنطينة فهو** العلامة الفارقة للارتقاء و تحسين الوضع الراهن للوصول لتنمية حضرية فعالة، عن طريق المؤشرات التي يضعها في يد صناع القرار الذي يمكنهم الوقوف على مدى التحسن أو التدهور في أحوال المدينة بشكل دوري، تمكنهم من وضع قرارات فعالة واقعية آنية.

اهمية البحث

1- القيمة العلمية التي يكتسبها الموضوع في تسيير شؤون السكان، حيث أن كل المجتمعات وبخاصة في وقتنا الحاضر أصبحت تقوم على مبدأ التخطيط لتنمية مجتمعاتها، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي.

2- الحاجة الماسة إلى مثل هذا النوع من العمل- التحقيق الحضري-في المؤسسات والإدارات العامة و الخاصة للرفع من وتيرة التنمية، و إشراك أفراد المجتمع في تلبية احتياجاته.

3- احتياجات السكان المتزايدة يوما بعد يوم إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الكثيرة في شتى الميادين.

4- وضع حد للاستخدامات العشوائية والظرفية للتخطيط داخل الإدارة المحلية القائمة على شؤون المجتمع.

1- مفهوم التحقيق الحضري:

يعتبر التحقيق الحضري آداة للتعرف على المشاكل التي تعاني منها المدن ومتابعة تطور تلك المشاكل (سلبا أو إيجابا) و وضع السياسات والبرامج التنفيذية للتغلب عليها، فهو آلية لجمع و تحليل وإعداد المؤشرات الحضرية اللازمة لتصميم و متابعة و تقييم سياسات التنمية الحضرية. **[3]**

جهاز استشاري لخدمة متخذ القرار على المستويات التخطيطية المختلفة الوطنية و الإقليمية و المحلية.**[4]**

2 -أهمية التحقيق الحضري[5]:

يقوم التحقيق الحضري بمعاملة المدينة كوحدة تحليلية متكاملة متداخلة القطاعات والفئات ومتفاعلة اقتصادياً وعمرانياً وبيئياً واجتماعياً وثقافياً في بوتقة واحدة حيث تنصهر جميع العوامل الإنمائية في الحيز المكاني للمدينة. فهو يقوم على مبدأ التشاركية بين المواطنين و المسئولين من خلال معرفة احتياجاتهم المتمثلة في الإستبيانات و اللقاءات الشخصية من اجل التعرف الجيد على متطلباتهم من اجل الوصول لقرارات تخدم المواطنين و المسئولين على حد سواء.

3-أهدافه: [6]

- تأسيس و تنمية قواعد المعلومات الخاصة والمرتبطة بتفعيل استخدام المؤشرات الحضرية في عمليات اتخاذ القرارات ومتابعتها و تقييمها ضمن إطار عملية التنمية العمرانية المستدامة.
- مساعدة المسئولين في توضيح التفاعلات الاجتماعية و الاقتصادية و العمرانية والسكانية و البيئية داخل المدينة واستخدام تلك المعرفة في إعداد خطط عمل أكثر كفاءة و فعالية.
- قياس الأداء التنموي و المساهمة في دعم اتخاذ القرار فيما يخص التنمية المستدامة بالإضافة إلى المساهمة في وضع السياسات التنموية الحضرية.

- توفير صورة واضحة و محددة المعالم للواقع، تعتمد على القياس الكمي لتقديمها لمتخذي القرار و التي يمكن من خلالها التحقيق المبكر لمناطق المشاكل و نقاط الضعف في المدينة.
- توسع دائرة الفهم، الآليات، التغير الذي يحدث في المدينة.
- يساهم في معرفة أثر البرامج العمرانية على بيئة المدينة و يوفر البيانات الدقيقة التي تساعد على تفعيل الخطط المحلية.
- المساعدة في تحويل الظواهر الملموسة نسبيا بالمجتمع إلى خصائص يمكن قياسها، مقارنتها و متابعتها.

4- موقع ولاية قسنطينة:

ينقسم التجمع القسنطيني إلى 10 قطاعات حضرية فالخريطة رقم 1 توضح ذلك، فمساحة ولاية قسنطينة تقدر بـ 186كم^2 **[7]** و بكثافة سكانية تقدر بـ 476 نسمة / كم^2 و بعدد سكان يفوق المليون نسمة**[8]** و معدل تحظر يقدر بـ 94٪ حسب الديوان الوطني للإحصاء سنة 2014.

خريطة رقم 1: موقع ولاية قسنطينة

المصدر: مديرية التعمير+عمل شخصي 2015.

5- موقع القطاع الحضري الزيادية عبر المجال القسنطيني:

يقع القطاع الحضري الزيادية في الشمال الشرقي لمدينة قسنطينة حيث انه يشكل أخر المعالم العمرانية للمدينة بمساحة تقدر بـ 633,09 هكتار**[9]** و قد وضعت الحدود الإدارية للقطاع الحضري بعدما تم تقسيم مدينة قسنطينة إلى 10 قطاعات حضرية و ذلك حسب المرسوم التنفيذي رقم 536-91 المؤرخ في 28 ديسمبر 1991 المادة رقم 69 كما توضحه الخريطة رقم 02 على النحو التالي:

شمالا : حدود بلدية زيغود يوسف، ديدوش مراد، الحامة بوزيان .

شرقا: بلدية الخروب و ابن باديس.

غربا: ملتقى الطرق الزيادية و جبل الوحش إلى ملتقى الطرق رقم 51 بحدود بلدية الحامة بوزيان.

جنوبا: مفترق الطرق الزيادية و شارع التحرير الوطني وصولا إلى عمر ابن عبد العزيز و الطريق النافذ لواد الحد و امتداد الطريق حتى الالتقاء بحدود بلدية الخروب.

خريطة رقم 02: موقع القطاع الحضري الزيادية عبر المجال القسنطيني

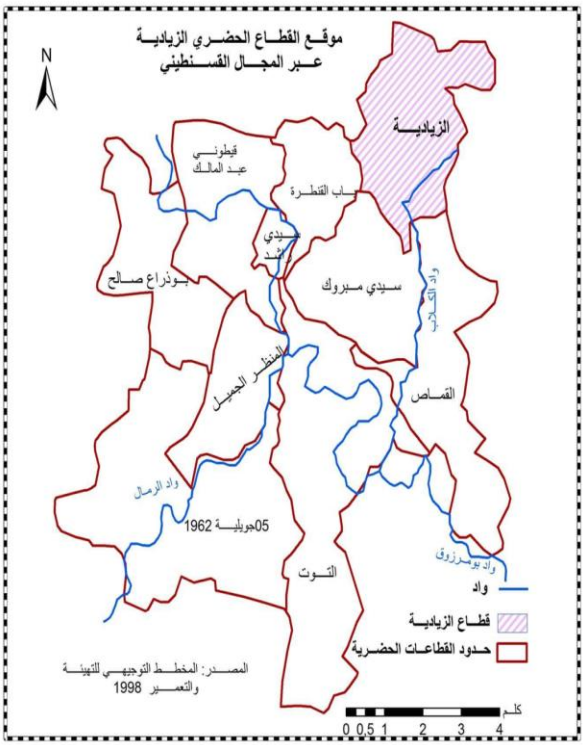

المصدر: مديرية التعمير+ عمل شخصي 2015.

6- تقديم قسنطينة و نظرة شاملة عن حالتها:

1-6 تقسيم القطاع الحضري الزيادية:

ينقسم القطاع الحضري الزيادية إلى 6 أحياء سكنية فالخريطة رقم 3 توضح تقسيم القطاع الحضري المتمثلة في جبل الوحش، الزيادية، سعدة خلخال، ساقية سيدي يوسف، سركينة، الباردة. بعدد سكان 13856، 10235، 3210، 12617، 4962، 2204 على التوالي سنة 2014.

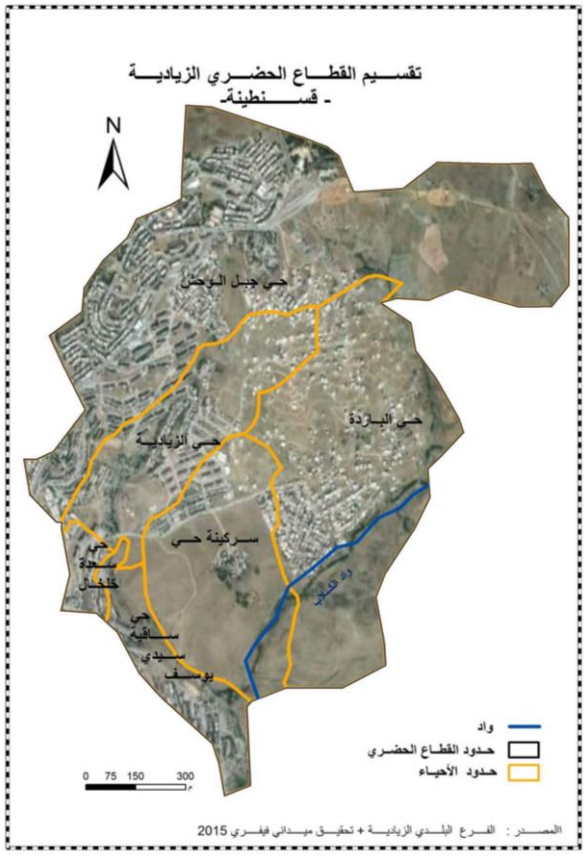

7- نوع المسكن:

شكل رقم01: نوع المسكن بالقطاع الحضري الزيادية

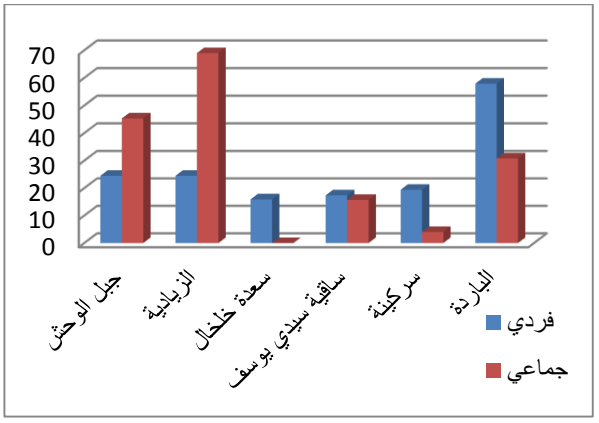

المصدر: إعداد الطالبة تحقيق ميداني 2014.

يحتل توفير المسكن الملائم قمة سلم الأولويات الضرورية للإنسان في أي مجتمع، فهو لا يقل أهمية عن حاجة الإنسان إلى الطعام والشراب، كما أنه ضروري لتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي يستطيع الفرد من خلاله أن يؤدي دوره المأمول في المجتمع، و يتميز القطاع الحضري الزيادية حسب الشكل رقم 1 بتنوع في أنواع السكن حيث يغلب النمط الجماعي في كل من حي الزيادية و حي جبل الوحش على باقي الأحياء بـ 68.95 ٪ و45.3٪ على التوالي ، بينما يتميز السكن الفردي بنسبة عالية في حي الباردة بـ 57.9 ٪.

شكل رقم02: نوع المسكن بالقطاع الحضري الزيادية

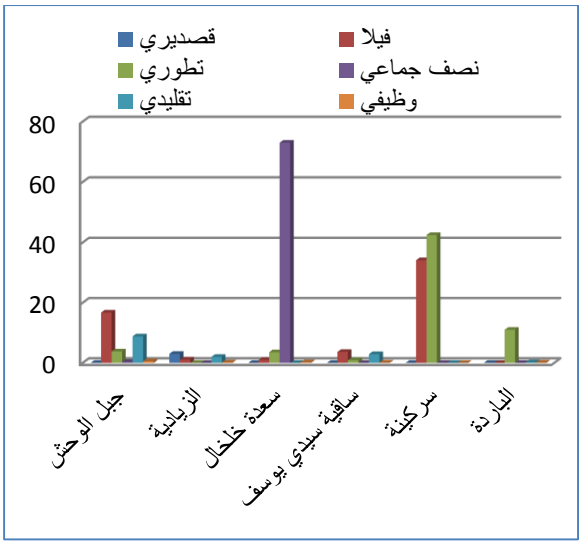

المصدر: تحقيق ميداني ماي 2014.

يتبين من خلال التحقيقات الميدانية المنجزة أن الغالبية الكبرى للسكن النصف جماعي في حي سعدة خلخال و حسب الشكل رقم 02 فالسكن القصديري يتواجد بنسبة صغيرة جدا في حي الزيادية بنسبة 3٪، أما عن السكن التطوري فأعلى نسبة في حي سركينة بـ 42.46 ٪ بالإضافة إلى الفيلا بأعلى قيمة بـ 34.11٪ ، أما عن السكن النصف الجماعي فقد بلغ 73 ٪ في حي سعدة خلخال.

بالنسبة للمسكن التقليدي و الوظيفي فهي متواجدة بنسبة قليلة جدا مقارنة مع باقي النسب.

8- حالة المسكن:

شكل رقم03: حالة المسكن بالقطاع الحضري الزيادية

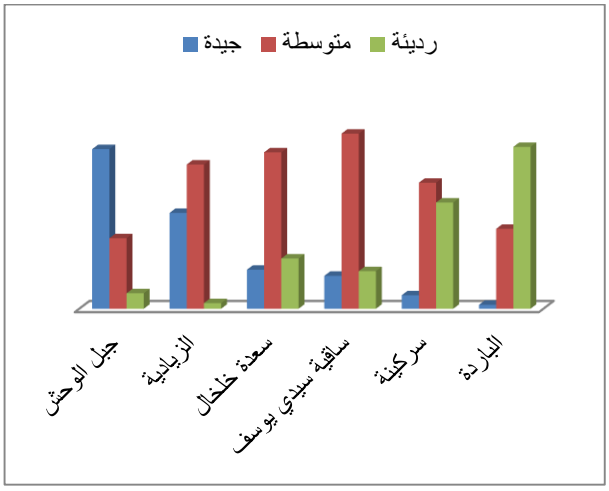

المصدر: تحقيق ميداني 2015.

حسب المعاينات الميدانية للقطاع اتضح انه يتميز بحالة متوسطة في المسكن و المتمثلة في حي الزيادية بـ 58.7 ٪ و ذلك بسبب قدمه من جهة و عدم اهتمام سكانه من جهة أخرى و حي ساقية سيدي يوسف 71.3٪ وحي سركينة بـ 51.3٪ بسبب حداثته و عدم اكتمال أشغال البناء فيه ففي الشكل رقم 03 يبين ان كلا الحيين: حي البارودة و حي سركينة ذو نسبتين مرتفعتين في رداءة المسكن المتمثلتان في 65,9٪ و45,2٪ و هما نسبتان مرتفعتان مقارنة بباقي نسب الأحياء الاخرى فهذه الرداءة راجعة لمستوى المعيشة ودخل سكان هذه المنطقتان.

9-نوع حيازة المسكن:

شكل رقم04: نوع حيازة المسكن بالقطاع

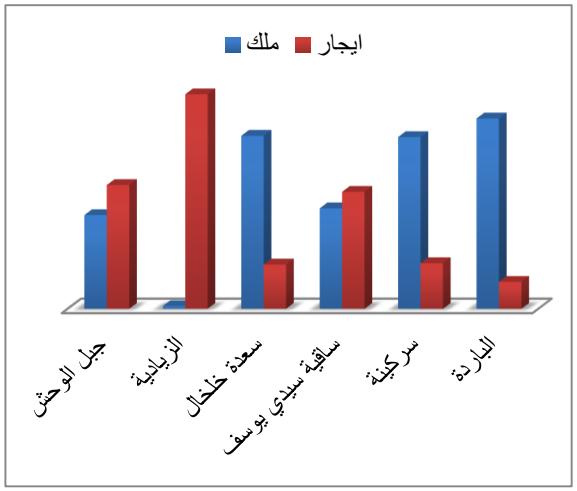

المصدر: تحقيق ميداني 2015.

تختلف حيازة المسكن من حي لآخر، فسادت الملكية الخاصة على أغلب سكان القطاع الحضري الزيادية والشكل رقم 04 يبين الاختلاف المتواجد بين الاحياء فكل من حي الباردة و سركينة و سعدة خلخال تتميز نسبهم بارتفاع في ملكية حيازة المسكن بالنسب التالية على التوالي : 87.6٪، 79.03٪، 79.63٪ و ذلك لتوفرها على نمط البناء الفردي مقارنة مع حي الزيادية الذي يمثل بنسبة 1.25٪ الذي يغلب عليه الطابع الاجتماعي.

10-إعالة الأسرة:

شكل رقم05: اعالة الاسرة بقطاع الزيادية.

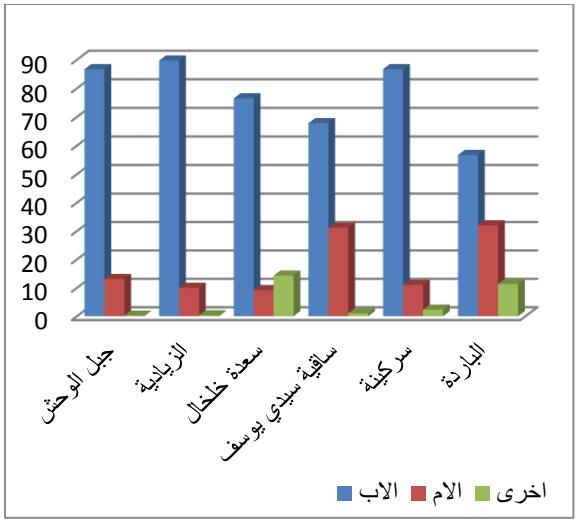

المصدر: تحقيق ميداني 2015 .

يعرف هذا المؤشر بنسبة الأسر التي يكون فيها رب الأسرة الأب أو الأم أو حالات أخرى كالعم أوالعمة أو الجد و الجدة... و تعتبر من أهم المؤشرات التي تهتم بقضايا النوع الاجتماعي، و قد بين الشكل رقم 05 أن أعلى قيمة 89.7 ٪ في حي الزيادية و ادنى قيمة في حي الباردة بـ 56.7 ٪ بالنسبة لاعالة الاب، اما بالنسبة لاعالة الام فهي قليلة مقارنة باعالة الاب وهذا بسبب عدم تقبل المجتمع للتصريح باعالة المراة على الاسرة من جهة و تشارك الاعالة من جهة اخرى و من جهة اخرى الظروف المعيشية الصعبة للعائلة ، فمن خلال العينة كثيرا ما وجدنا عدم تقبل بعض العينات من التصريح باعالة الام للاسرة باعتبار الرجل هو المعيل الأول و الأخير عن الأسرة و باعتبارها إهانة في حق الرجل إذا تم الاعتراف بإعالة المرأة اومساعدتها في الاعالة،و في اغلبية الحالات ينسب الاعالة للرجل مهما كانت الوضعية، بلغت أصغر قيمة في حي سعدة خلخال 9.2 ٪ و اعلى قيمة متمثلة في حي الباردة بـ 32٪ .

كما توجد حالات أخرى للإعالة و هي بنسب صغيرة جدا في المجال تتراوح بين 0.2٪ في حي جبل الوحش الى 14.3٪ في سعدة خلخال.

11-الأسر التي تعيلها امرأة:

شكل رقم06: الاسر التي تعيلها امرأة بقطاع الزيادية

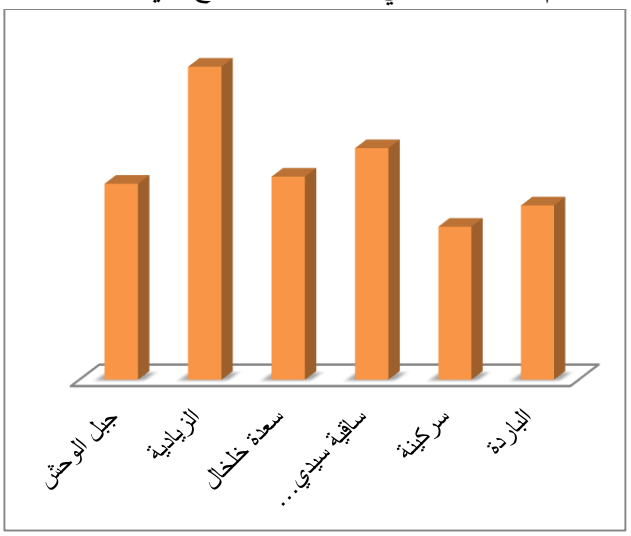

المصدر: تحقيق ميداني 2015.

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات و ذلك لإرتباطه بعدد من القضايا الاجتماعية و الاقتصادية الهامة التي تؤثر في المجتمع، و من خلال التحقيق الميداني بلغت أعلى نسبة للأسر التي تعيلها امرأة من خلال الشكل رقم 06 في حي الزيادية بـ 24.61٪ و اصغر قيمة 12.05٪ في حي سركينة. حيث يوجد تناسب طردي بين نسب الأسر التي تعيلها امرأة و بين نسب الأسر الفقيرة ذوات مستوى التعليمي المنخفض خصوصا في بعض الوظائف المنتشرة في القطاع الحضري الزيادية كالخياطة و طرز، حلويات، مأكولات تقليدية (شخشوخة، نعمة، مأكولات تقليدية..)، طرح و غسل الصوف.....، وظهور بعض المشكلات الاجتماعية ناتجة من عدم وجود الرجل، و بالتالي فمعرفة أوتحديد نسبة هذه الأسر في المجتمع تكون ذات أهمية كبيرة من اجل وضع خطط أو برامج تنموية خاصة لهذه الفئة أو الشريحة من المجتمع. و ذلك لمحاولة تحسين الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لهذه الأسر عن طريق برامج خاصة تهدف إلى الحد الأدنى للحياة الكريمة لهذه الأسر.

12-التمثيل النسائي بالإدارات الحكومية:

شكل رقم07: التمثيل النسائي بالقطاع الحضري الزيادية

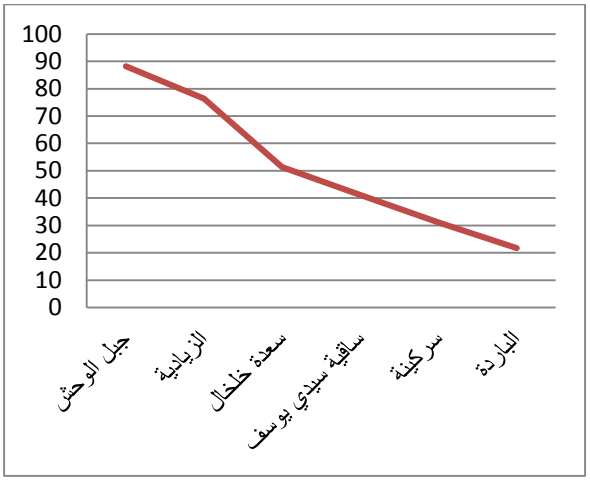

المصدر: تحقيق ميداني 2015.

في ظل التحولات الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على قدرة أرباب الأسر في توفير الموارد المادية اللازمة فرضت المرأة نفسها في مناصب العمل بجانب الرجل في مختلف الميادين و تقوم بمساندة الرجل يدا بيد و من خلال تحقيقنا الميداني المبين في الشكل رقم 07 اثبت أن التمثيل النسائي بالإدارات الحكومية في القطاع الحضري الزيادية بلغ 51.65 ٪ و هي نسبة مرتفعة إذا ما تمت مقارنتها بالقيم العالمية لمؤشر التمثيل النسائي بالإدارات الحكومية الذي يبلغ 50٪**[10]** و يرجع سبب ارتفاعه للعديد من الأسباب منها توفر مناصب العمل للإناث أكثر من الذكور، تفوق الإناث في التعليم، الانحياز للجانب النسوي، تقبل و تحمل المرأة لضغوط العمل أكثر من الرجل، تقبل النساء للأجر الضعيف مقارنة مع رفض الرجل لنفس العمل مع نفس الأجر، انعدام عائق الخدمة العسكرية للإناث....

كما بلغت نسبة مؤشر التمثيل النسائي بالإدارات الحكومية 88.17 ٪ في حي جبل الوحش و 76.43 ٪ في حي الزيادية و هما اكبر نسب مقارنة بباقي نسب أحياء القطاع الحضري.

13-البطالة:

شكل رقم08: البطالة في القطاع الحضري الزيادية

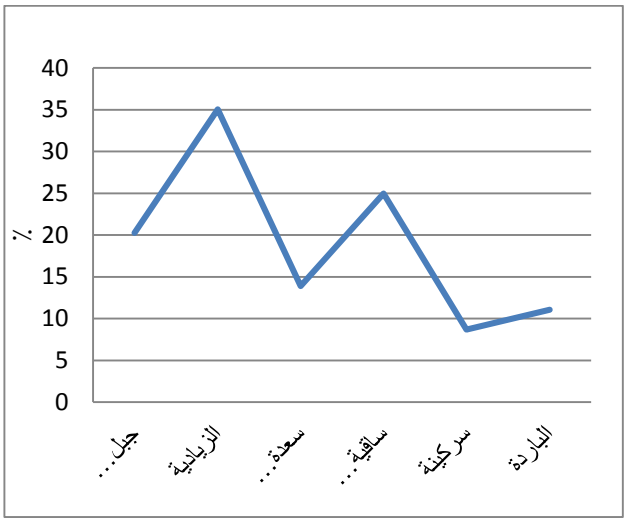

المصدر: تحقيق ميداني 2015.

تعد البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومعدل البطالة من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية الهامة لأي مجتمع، حيث أن تعطيل جزء من القوة البشرية و التي تعتبر الثروة و المورد الأكبر في معظم دول العالم يعتبر إهدارا لاستغلال الموارد و الإمكانيات التي يمكنها أن تلعب دورا مؤثرا في عملية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و من المعروف في الدراسات السكانية و العمالية ضرورة تحديد عمر معين لتمييز السكان الذين لهم القدرة على المشاركة في النشاط الاقتصادي عن غيرهم.

من خلال الشكل رقم 08 بلغ معدل البطالة الإجمالي للقطاع الحضري الزيادية 18.98 ٪ و نعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قورنت بمعدل البطالة الوطني المقدر بـ 9,80 ٪ **[11]** ، أما إذا تم مقارنتها بالقيم العالمية للمؤشرات فهي مقبولة ،حيث تبلغ الحد الأعلى لمؤشر البطالة 20.28٪ **[12]**

أما بالنسبة للقطاع الحضري فأعلى قيمة تتمثل في حي الزيادية بـ 35.04٪ و اصغر قيمة في حي سركينة بـ 8.69٪ و تعتبر هذه القيمة اصغر من القيمة العالمية لمؤشر البطالة العالمي الذي يقدر بالحد الأدنى له بـ 11٪ **[13]** و هذا راجع لطبيعة الحي وخصائصه الاجتماعية التي تتميز في بعض النقاط منها المستوى المعيشي الجيد للآباء الذي ينعكس سلبا عن الأبناء فيصبحون بلا عمل و بلا وظيفة، فقدان الآمل من التحصل على عمل مناسب....

شكل رقم09: معدل البطالة للجنسين بقطاع الزيادية

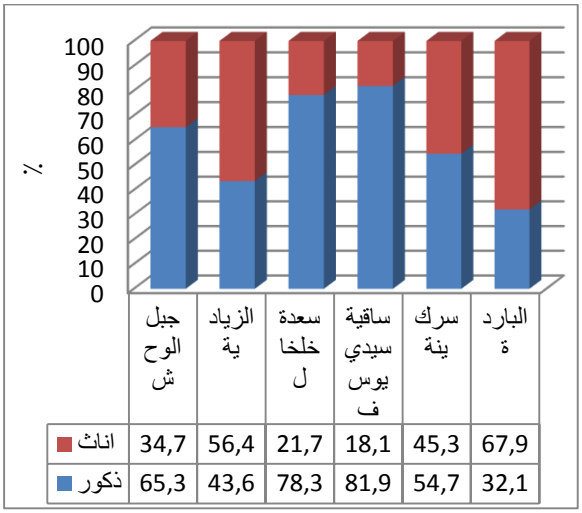

المصدر: تحقيق ميداني 2015.

و كما نلاحظ من خلال العمل الميداني في الشكل رقم 09 الممثل لمعدل البطالة للجنسين فمعدل البطالة بالنسبة للذكور اكبر من معدل البطالة للإناث، يرجع ذلك لعدد من الأسباب منها التفوق العلمي للإناث عن الذكور، تقبل فكرة العمل للإناث أكثر منه للذكور بسبب الانفتاح العصري و المساواة بين الجنسين، وتفضيل الاناث في الكثير من مناصب العمل، حاجز الخدمة العسكرية للذكور،... ، كما نلاحظ ارتفاع معدل البطالة للإناث في حي الباردة المتمثل بـ 67.9٪ مقارنة بالذكور 32.1 ٪ و هذا أيضا راجع للعقلية السائدة في ذلك الحي كمنع الأهل للبنات عن الدراسة في الجامعة بسبب تحفظ الأهل ، أو تهديد الأهل للبنات بتوقيفهن عن الدراسة إذا كانت معدلاتهم الفصلية غير مقبولة ، الزواج المبكر، مجتمع ذكوري ....

14- العمالة الغير رسمية:

شكل رقم10: العمالة الغير رسمية بالقطاع الحضري الزيادية.

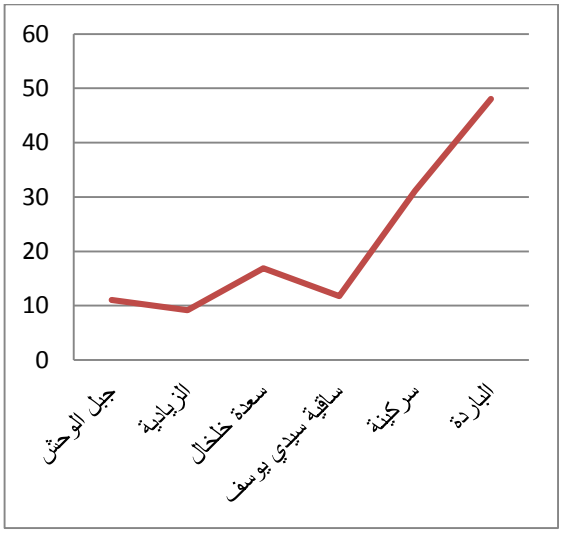

المصدر: تحقيق ميداني2015.

يضم قطاع العمالة الغير الرسمي نسبة كبيرة ومؤثرة من حجم قوى العمل، وهم كل من لا يخضع لقوانين العمل، فهي الفئة من الصناع أو التجار أوالعمال أو المزارعين، التي تعمل خارج إطار عقود العمل الضريبي و التأميني للدولة و لا تخضع لرقابة الحكومة ولا تدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي. ويغلب على هذا النوع من العمالة الفردية ومحدودية رأس المال ومحدودية القدرة على التنوع وعدم الانتظام، حيث بلغت نسبة العمالة الغير رسمية في القطاع الحضري الزيادية حسب الشكل رقم (10) 21.33٪ و هي نسبة مقبولة إذا ما تمت مقارنتها بالقيم العالمية لمؤشر العمالة الغير رسمية الذي بلغ الحد الأعلى منه 75٪ **[14]** و الحد الأدنى 11٪ **[15]** . كما تظهر النتائج فنسب مؤشر العمالة غير الرسمية في القطاع الحضري متفاوتة من حي لأخر بحيث أن اكبر نسبة تمثلت في حي الباردة بـ 48.03٪ و أدنى نسبة تمثلت في حي الزيادية بـ 9.15٪ من القطاع ككل (شكل رقم 09) و يمكن إرجاع ذلك لارتفاع نسبة البطالة، تدني المستوى التعليمي، الربح السريع في بعض الوظائف....

شكل رقم11: العمالة الغير الرسمية للجنسين بالقطاع الحضري الزيادية.

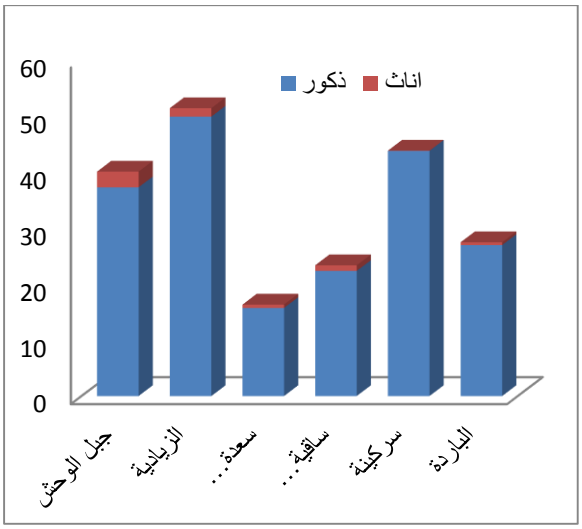

المصدر: تحقيق ميداني 2015

أصبح مساعدة القطاع غير الرسمي علي الاندماج في القطاع الرسمي أمراً ملحاً و في غاية الأهمية ويجب أن يحظي باهتمام جميع الجهات المعنية والمجتمع ، فنسبة كبيرة من المجتمع و بالأخص الذكور هم السائدون في هذا القطاع ،كما تظهر النتائج في الشكل رقم 11 فالجانب النسوي قليل جدا إذا ما تمت مقارنته بالجانب الذكوري حيث تمثل بـ 0.03٪ في حي سركينة و أعلى قيمة للجانب النسوي 2.8٪ في جبل الوحش.

تبين لنا من خلال كل ما سبق أن الكثير من المؤشرات مترابطة مع بعضها البعض و تأثر كل واحدة في أخرى، و التوزيع الجغرافي أيضا له أثر كبير في توزيع هذه المؤشرات حسب الأحياء المتواجدة، فإرتفاع البطالة مثلا يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة فقد بلغت أعلى قيمة لإعالة الأب في حي الزيادية بنسبة 89.7 ٪ و بلغت أيضا أعلى قيمة لمؤشر البطالة في حي الزيادية بـ 18.98٪ و بالتالي هناك ارتباط بين المؤشرين و كذا التوزيع الجغرافي فأعلا هته النسب وجدتا في نفس الحي فيمكنا الاستنتاج أن المجال أيضا يؤثر في كل من البطالة و الإعالة.

فالبطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها و تنجم عنها كالتأثير على الأجور ما يؤدي إلى إنخفاضها، و تأثر بصفة مباشرة على العمالة غير الرسمية فسن العمل القانوني هو 15 سنة للجنسين معا، كما ينتج عنها آثار سلبية أخرى و مشاكل اجتماعية كل واحدة مترابطة بالأخرى بطريقة أو بأخرى كارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين، ارتفاع حالات

الأمراض النفسية، تأخير سن الزواج، ضعف المشاركات الشعبية لعدم اهتمامهم و ركضهم المستمر لتحسين مستوى المعيشة و كذا عدم الوعي من جهة أخرى، و مع انخفاض مستوى المعيشة المترتب عن ارتفاع معدل البطالة فهي تأثر على حالة المسكن وتقليل الفرص من الحصول على مسكن ملائم للعيش.

فالعمالة غير الرسمية تتأثر بالمستوى الدراسي سواء كان للذكر أو الأنثى التي تجبر على العمل غير الرسمي للأعباء الاجتماعية الصعبة أو بسبب إعالة الأسرة ككل فالأمر يختلف بين الجنسين حسب ثقافة وعادات و تقاليد المجتمع الجزائري ،ففي المجال غير الرسمي العمل ليس متوفرا للأنثى مقارنة مع الذكور فقد وجدنا أن أعلى قيمة لمؤشر الأسر التي تعيلها امرأة في حي الزيادية بالقطاع الحضري بنسبة 24.61٪ ، بتواجد نسبة كهذه و خصوصا إذا كان مستوى التعليم منخفض لدى المرأة فهي لا يتوفر أمامها مجالات كثيرة لفرص العمل و بهذا تلجأ إلى العمل غير الرسمي حالها كحال الرجل الذي يتجه للعمل الغير الرسمي هدفا لتحسين المستوى المعيشي ،بتزايد نسبة البطالة فأعلى نسبة لمؤشر العمل غير الرسمي للذكور متواجدة بحي الزيادية بـ 49.8 ٪ غير أن مجالات العمل مفتوحة أمام الرجل أكثر منه مقارنة بالمرأة .

نستنتج من كل هذا أن حي الزيادية به أعلى النسب من مختلف المؤشرات المترابطة فيما بينها فتحسين مؤشر يترتب عنه تحسين في مؤشرات مختلفة مترابطة مع بعضها البعض و بالتالي تحسين المجال نفسه و تطويره و تنميته.

إذا فمؤشر البطالة يعتبر من اكبر التحديات لكونها مشكلة ذات أبعاد اقتصادية و اجتماعية و حتى سياسية، و معرفة وضعيتها و أبعادها يسمح لنا بتقييم و تعديل في خطط التنمية وتعديلها أو تغييرها بخطط بديلة وصولا إلى مجتمعات أكثر رفاهية واستدامة.

خاتمة

لقد أصبح علاج قضايا التنمية الحضرية بالمدن العربية و العالمية مرهونا بمدى كفاءة و فعالية التحكم في المؤشرات الحضرية و المعلومات المتوفرة لديها ودرجه اعتمادها على أساليب تقنية فعالة للوصول إلى تنمية فعالة تخدم المواطن و صناع القرار للوصول إلى إدارة محكمة.

من هذا المنطلق أصبحت الحاجة ملحة إلى وضع أطر و معايير و ضوابط للتنمية الحضرية وتفعيل استراتيجياتها من خلال مؤشرات حضرية عالمية للحد من تحديات المدن و مواكبة إحتياجات المواطنين في الدول المتقدمة و الدول النامية هذه الأخيرة رغم عجزها على تلبية أبعاد الاستدامة الحضرية بمفهومها الشامل، ولاسيما العربية عامة والجزائر على وجه الخصوص.

فالكثير من المؤشرات مترابطة مع بعضها البعض و تأثر كل واحدة في أخرى فارتفاع البطالة مثلا يتحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض المنتجين و ارتفاع المستهلكين، من ضمنهم العاطلين عن العمل، و هو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة و يؤدي إلى اللجوء إلى العمالة الغير رسمية لاعتبارها الحل الوحيد مع تزايد نسب البطالة. و مع انخفاض مستوى المعيشة المترتب عن ارتفاع معدل البطالة فهي تأثر على حالة المسكن و تقليل الفرص من الحصول على مسكن ملائم للعيش.

بوجه عام التحقيق الحضري يساعد في تطوير أداء المجالس البلدية من خلال المؤشرات فهي تخدم المسئولين على كافة المستويات و تمكنهم من استخدامها كنقاط مرجعية لتقييم مدى النجاح في خطط التنمية ولتعديلها أو تغييرها بخطط بديلة إذا لزم الأمر وصولا إلى مجتمعات أكثر رفاهية واستدامة، و يساعد أيضا في رسم سياسات واستراتيجيات التنمية فهي تمد متخذ القرار بصورة شاملة ومتكاملة عن حقيقة الوضع الراهن بالمدينة أو الإقليم مما يمكنه من تحديد الأهداف والأولويات و رسم سياسات واستراتيجيات التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

المراجع

[1] The Global Urban Observatory, UN-HABITAT; Issue 2, June – 2004

[2] الديوان الوطني للإحصاء جانفي 2014.

[3]Audit urbain ; 350 villes européennes –10 villes suisses – 200 variables –3 niveaux géographiques ; 2013 Page 216

[4] أحمد عبد الرحمن الجودر، **ورقة بحثية عن المراصد الحضرية في خدمة العمل البلدي**، مؤتمر العمل البلدي الأول، البحرين، 2006م ص 5.

[5] المعهد العربي لإنماء المدن بالتعاون مع UN-Habitat، **المؤشرات و المراصد الحضرية للدول و المحليات العربية**،2001،نسخة غير منشورة

[6] UN-HABITAT **; A Guide to setting Up An Urban Observatory** ; UNITED NATIONS HUMAN SETTLEMENTS PROGRAMME ;2006 ,p14,15.

[7] URBACO EDR, **phase 01 :Révision du PDAU du groupement de Constantine** 2015

[8] www.ons.dz

[9] البطاقة التعريفية للقطاع الحضري الزيادية 2015.

[10] Measurement of City Prosperity **; METHODOLOGY AND METADATA ; UN HABITAT . FOR A BETTER URBAN FUTUR** 2014.P 152. No Pupleable.

[11] Measurement Of City Prosperity**; METHODOLOGY AND METADATA ; UN HABITAT . FOR A BETTER URBAN FUTUR** 2014.P 276. No Pupleable.

[12] نفس المصدر السابق **[11]**

[13] MEASUREMENT OF CITY PROSPERITY **; METHODOLOGY AND METADATA ; UN HABITAT . FOR A BETTER URBAN FUTUR** 2014.P 182. NO PUPLEABLE.

[14] نفس المصدر السابق **[13]**